مجلة الشرق الأوسط للنشر العلمي
المجلد (٧) العدد (٣)
الإصدار الثالث العشرون
٢٠٢٤ (٨-١)

قانون تنظيم المالية المعيقات والمأمول

د. إسماعيلي الصالح

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International License.

نشر إلكترونياً بتاريخ: ٥ أغسطس ٢٠٢٤م

الملخص

يتناول هذا المقال موضوع متعلق بالسياسات المالية والاقتصادية في المغرب، حيث يسلط الضوء على الجهود المبذولة لتعزيز التوازنات الماكرو اقتصادية وتحسين السيادة المالية للبلاد. يبدأ المقال بالحديث عن أهمية عودة النشاط الاقتصادي إلى الوضع الطبيعي بعد فترة من التقلبات، وكيف يمكن أن يسهم ذلك في تحقيق التوازنات الماكرو اقتصادية.

ويستعرض المقال بعض التوصيات والمقترحات لتحسين إدارة المالية العمومية، مثل تعزيز صلاحيات البرلمان في مراقبة المالية وتطوير أدوات لتقييم تنفيذ الميزانية بشكل مستمر. كما يؤكد المقال على أهمية قانون التصفية في تقييم السياسة المالية للحكومة وضرورة مناقشته وتصويت عليه بشكل شفاف.

بشكل عام، يسلط المقال الضوء على أهمية الإصلاحات المالية والسياسات الاقتصادية في تعزيز الاستقرار الاقتصادي والتنمية المستدامة في المغرب.

الكلمات المفتاحية: القانون التنظيمي للمالية؛ السياسات المالية؛ التوازنات الماكرو اقتصادية؛ الإصلاحات المالية؛ قانون التصفية

Résumé

Cet article aborde un sujet en relation avec les politiques financières et économiques au Maroc, mettant en lumière les efforts déployés pour renforcer les équilibres macroéconomiques et améliorer la souveraineté financière du pays. Il commence par discuter l'importance du retour à la normalité économique après une période de perturbations et

comment cela peut contribuer à atteindre les équilibres macroéconomiques. L'article passe en revue certaines recommandations pour améliorer la gestion des finances publiques, telles que le renforcement des pouvoirs du parlement dans la surveillance financière et le développement d'outils pour évaluer la mise en œuvre du budget de manière continue. Il souligne également l'importance de la loi de liquidation dans l'évaluation de la politique financière du gouvernement et la nécessité de la discuter et de voter en toute transparence. En général, l'article met en lumière l'importance des réformes financières et des politiques économiques pour renforcer la stabilité économique et le développement durable au Maroc.

Mots-clés : loi réglementaire des finances ; politiques financières ; équilibres macroéconomiques ; réformes financières ; loi de liquidation.

*** مقدمة**

في محاولة لاستكشاف جوانب عميقة وفنية من دور المالية العامة في المغرب، ندخل عالمًا متشعبًا من السياسات الاقتصادية والتحولات التشريعية التي شهدها البلاد خلال العقدين الماضيين. تعتبر المالية العامة الركيزة الأساسية لتحقيق الأهداف الوطنية للتنمية والحد من الفقر، إضافةً إلى تقليص التباينات المجالية بين مناطق المملكة.

لقد استند المغرب إلى سياسات اقتصادية استباقية خلال العشرين الأخيرة، مما جعله قادرًا على مواجهة الاضطرابات المالية العالمية بأقل الخسائر. وفي عام 2011، أشار صندوق النقد الدولي إلى ضرورة اتخاذ إجراءات حازمة من أجل إعادة توجيه الميزانية العامة وتعزيز الجهود لتحسين مناخ المقاولات والاستثمار، بهدف تحقيق نمو اقتصادي مستدام وتحسن في المؤشرات الاجتماعية[1].

ومن جانبه، فإن القانون التنظيمي للمالية لعام 1998 كان يعتمد على التدبير الميزاني القائم على الوسائل دون التركيز على النتائج والكلفة الفعلية لتنفيذ السياسات العمومية. ولتجاوز هذه العقبة، شهد المشرع المغربي إصلاحات جذرية بدأت منذ 2016، حيث اعتمد التشريع الجديد على التدبير الميزاني القائم على النتائج، متبوعًا بالعديد من الدول الرائدة في هذا المجال[2].

تحت إطار القانون التنظيمي الجديد للمالية، يتعين على المغرب مواجهة التحديات والمعيقات التي تعترض تنفيذه، وذلك لتحسين تدبير المالية العمومية وجعلها قاعدة قوية لبناء اقتصاد قوي ومجتمع رفاه. سنبحث في هذا السياق عن الأدوات المالية والمحاسبية الجديدة التي يجلبها القانون

[1] دراسة: تدبير المالية العمومية في المغرب بين المستجدات والإكراهات على ضوء القانون التنظيمي الجديد لقانون المالية 2022.

[2] القانون التنظيمي المغربي رقم 13-130 المتعلق بقانون المالية الصادر في 2015

التنظيمي، والتي يمكنها تعزيز الشفافية والمساءلة وتحقيق النتائج المرجوة.

ومع ذلك، فإن تنفيذ القانون التنظيمي للمالية ليس بدون تحديات. يجب التعامل مع السياسات المالية بنوع من الاستباقية قصد تحقيق تغيير وتجاوز النقص في الخبرة والتدريب، بالإضافة إلى تأمين الموارد اللازمة لتحقيق الأهداف المحددة.

ولتناول موضوع المعيقات والمآلات للقانون التنظيمي للمالية يتوجب التطرق له عبر طرح الإشكالات التالية:-

١- ما الأدوات الميزانياتية والمحاسباتية في ظل القانون التنظيمي للمالية رقم 13-130؟

٢- ما اهم معيقات القانون التنظيمي للمالية؟

٣- ما التدابير والإجراءات الضرورية لتحسين تدبير المالية العمومية؟

وسيتم التطرق للإشكاليات السابقة من خلال محورين رئيسيين مع تقسيم كل محور حسب السياق الموضوعاتي لكل محور.

المحور الأول: القانون التنظيمي للمالية ادواته المحاسباتية ومعيقاته

القانون التنظيمي للمالية يعتبر أحد أهم الأدوات في تنظيم وإدارة الشؤون المالية للدولة، إذ يقدم إطاراً دقيقاً لسياسات النفقات والإيرادات السنوية. يسعى هذا القانون إلى تحديد الآليات والمعايير اللازمة لضمان إدارة فعّالة للميزانية العامة، بما يتيح تحقيق الأهداف المالية والاقتصادية المرسومة للدولة. ومع ذلك، فإنه يواجه تحديات متعددة تتعلق بالجوانب السياسية والتقنية، حيث قد تؤثر الضغوط السياسية والتقنية على فعالية تطبيقه وتنفيذه بشكل كامل وصحيح. ومن أبرز هذه التحديات السياسية قد تكون التأخيرات في عملية الموافقة على القوانين المالية، بينما تتعلق التحديات التقنية بالتقنيات المالية المتطورة والحاجة إلى تطوير الأنظمة والبرامج الخاصة بإدارة المالية العامة. إن فهم هذه التحديات ومواجهتها بفعالية يعتبر أمرًا حاسمًا لضمان استدامة وفاعلية تطبيق القانون التنظيمي للمالية وتحقيق أهدافه بنجاح.

الفقرة الأولى: الأدوات الميزانياتية والمحاسباتية الجديدة

بناءً على القانون التنظيمي رقم 13-130 لقانون المالية، يتم تقديم إصلاحات جذرية لمنظومة تدبير المالية العمومية في المغرب. بدءًا من عام 2016، بدأ تنزيل هذا القانون بشكل تدريجي، حيث وضع أسسًا قوية لإعداد وتنفيذ سياسات مالية فعالة. تضمن القانون التنظيمي الجديد توفير الأدوات المحاسباتية والتدبيرية اللازمة التي تعزز الشفافية والمساءلة في تدبير المالية العمومية.

يعتمد إعداد قانون المالية على ضوء القانون التنظيمي على تحديد أولويات وأهداف السياسة المالية الوطنية، وتحديد الإطار الزمني والموارد المالية المتاحة. كما يتطلب الأمر وضع آليات لمتابعة وتقييم تنفيذ السياسات المالية وتحليل النتائج المحققة. من خلال هذه الأدوات المحاسباتية والتدبيرية الجديدة، يمكن لقانون المالية أن يلعب دورًا حيويًا في تعزيز الحوكمة المالية وتحقيق التنمية المستدامة في المغرب[3].

[3] مديرية الميزانية وزارة الاقتصاد والمالية - 2024

بالإضافة إلى ذلك، يتيح القانون التنظيمي للمالية إمكانية توجيه الموارد المالية بطريقة أكثر فعالية، وتحسين استخدامها لتحقيق أهداف التنمية الوطنية. ومن المهم أيضًا التأكيد على أهمية التوازن بين النفقات والإيرادات، وتحديد الأولويات الاقتصادية والاجتماعية التي يجب التركيز عليها في إعداد ميزانية الدولة.

من بين المستجدات الهامة التي جلبها القانون التنظيمي للمالية، نجد أنه تم تنظيم برمجة الميزانية على مدى عدة سنوات، مما يساهم في زيادة الاستقرار المالي والتخطيط الفعّال للموارد والنفقات على المدى البعيد. كما شدد القانون على مبدأ الصدقية في إدارة المالية العمومية، وذلك من خلال توجيه النفقات الاستثمارية نحو تنفيذ المشاريع التنموية الاستراتيجية والبرامج طويلة الأمد.

وفي سياق متصل، أكد القانون على أهمية إدارة الدين العمومي بشكل مستدام، وذلك من خلال ضبط وتنظيم مصاريف المرافق المسيرة بشكل منفصل، وتبني معايير المحاسبة الخاصة بالقطاع العام بما يتوافق مع المعايير المطبقة في القطاع الخاص.

هذا بالإضافة إلى إعادة ترتيب تركيبة ميزانية الاستثمار وتقليص ترحيل الاعتمادات، ومنح صلاحيات واسعة للمسؤولين والمدراء البرنامجين في إدارة الموارد وتنفيذ البرامج. ولزيادة الشفافية، فقد تم تعزيز دور مجلس النواب في مناقشة والتصويت على مقتضيات قانون المالية، إضافة إلى تقوية دور البرلمان بشكل عام في مراقبة الأداء الحكومي وضمان الشفافية والمساءلة[4].

الفقرة الثانية: معيقات تنزيل القانون التنظيمي

تأتي المستجدات التي جلبها القانون التنظيمي رقم 13-130 كخطوة جوهرية نحو تحسين إدارة المالية العمومية في المغرب، حيث تعكس هذه المستجدات جهوداً جادة نحو تعزيز مبادئ الحكامة الجيدة المشتركة، والتي أرساها الدستور المغربي. ومن بين هذه المبادئ تحديد البرمجة الميزانية متعددة السنوات وتعزيز مبدأ الصدقية والشفافية في إدارة المالية العمومية.

ومع ذلك، واجه تنزيل هذا القانون تحديات عديدة أثرت على فعالية تطبيقه. فالتغييرات الكبيرة والمستجدات العديدة جعلت من الصعب على الموظفين التكيف مع الأساليب الجديدة للعمل، على الرغم من اعتماد مبدأ التدرج في تنفيذ القانون بهدف تخفيف هذه الصعوبات[5].

إن تأثير حجم التغييرات الكبيرة على طرق العمل الإدارية يعد من أبرز التحديات التي واجهت عملية تنفيذ القانون التنظيمي. إذ أن التغييرات الجذرية تتطلب وقتاً وجهداً لتدريب الموظفين وتعديل الإجراءات الإدارية، مما قد يعرض عملية التنفيذ لتأخير ويؤثر على كفاءة العملية الإدارية بشكل عام.

لذا، يتطلب تجاوز هذه التحديات تبني استراتيجيات مدروسة لتدريب وتطوير مهارات الموظفين، بالإضافة إلى التركيز على تعزيز الثقافة التنظيمية التي تدعم التغيير والتطوير

[4] دراسة: تدبير المالية العمومية في المغرب بين المستجدات والإكراهات على ضوء القانون التنظيمي الجديد لقانون المالية 2022

[5] دراسة: تدبير المالية العمومية في المغرب بين المستجدات والإكراهات على ضوء القانون التنظيمي الجديد لقانون المالية 2022

المستمر. كما يتعين توفير الدعم الإداري والمالي الكافي لضمان نجاح عملية تنزيل القانون وتحقيق أهدافه بشكل كامل.

من بين المعيقات التي واجهت إنجاح الاصلاحات المقترحة في القانون التنظيمي للمالية، يأتي ضعف إشراك المؤسسة البرلمانية في صياغته كعامل رئيسي يؤثر سلباً على ممارسة الرقابة البرلمانية على تنفيذ ميزانية الدولة، خاصة فيما يتعلق بقانون التصفية. فعلى الرغم من أهميته البالغة في تقييم السياسة المالية، إلا أنه غالباً ما يُغفل أثناء مناقشته وتصويت عليه.

يشكل التداخل بين البرامج والشركاء مشكلة أخرى تعيق تنفيذ المشاريع وتحديد المسؤوليات، كما يعتبر عدم تأهيل الآمرين بالصرف للقيام بمهام المسؤولين عن البرامج عائقاً يؤثر سلباً على تنزيل القانون التنظيمي. وتضاف إلى ذلك صعوبة تبني أهداف واقعية لبعض البرامج ووضع مؤشرات قياس لها، والخلط بين مؤشرات النجاعة ومؤشرات الأداء.

كما يعتبر ضعف الرقابة المواطنة عائقاً آخر أثر سلباً على تنزيل القانون التنظيمي، حيث لم يأخذ بعين الاعتبار دور الرقابة المواطنية الفعالة التي كانت لتعزز نجاعة السياسة المالية من خلال تكريس الشفافية والرقابة والمراقبة. وفي ظل ضعف تكوين البرلمانيين ومحدودية قدراتهم، يمكن أن يلعب المجتمع المدني دوراً أكبر في هذا الصدد، حيث يمكن للأفراد ذوي المؤهلات العلمية والتقنية المتنوعة المساهمة في تعزيز الرقابة المواطنية على تدبير المالية العمومية[6].

المحور الثاني: مآلات القانون التنظيمي للمالي وأهم التوصيات والإنتظارات

تشهد الأنظمة المالية العمومية تحولًا هامًا يرافقه تغيير عميق في المؤسسات المالية العمومية، والمبادئ والمفاهيم والمعايير المتعلقة بها. يعزى هذا التحول بشكل كبير إلى تطور الثقافة المتعلقة بالقطاع العمومي التقليدي والمقاولة. يترتب عن ذلك توتر بين المنطق القانوني والمنطق التدبيري، ومع ذلك، فإنهما يرتبطان بثقافتين متكاملتين؛ ثقافة ديمقراطية لمراقبة المطابقة القانونية وثقافة المقاولة لتقييم النتائج. يجب فهم هذا التوتر الظاهري من أجل فهم تأثيرات القانون التنظيمي للمالية وتوقعاته والتوصيات الهامة المرتقبة.

الفقرة الأولى: مآلات القانون التنظيمي للمالية

تمت ترجمة مبادئ المالية العمومية على مستوى القانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية من خلال إقرار قواعد مالية ترتكز على عدة جوانب مهمة:-

أولاً، يتعلق الأمر بالتحكم في التوازن الميزاني، حيث يتم توجيه الجهود نحو ضمان أن يكون الإنفاق متناسبًا مع الإيرادات المتاحة، مما يحافظ على استقرار المالية العامة للدولة.

ثانيًا، يتعلق الأمر بعقلنة إنشاء واستخدام مرافق الدولة بصورة مستقلة، حيث يهدف ذلك إلى زيادة الكفاءة وتحسين إدارة الموارد العامة.

وأخيرًا، يتعلق الأمر بتبني ممارسات محاسبة عامة موحدة، مما يسهم في توفير بيانات دقيقة وموثوقة لمتابعة وتقييم أداء الحكومة وفعالية إنفاقها[7].

[6] مديرية الميزانية -وزارة الاقتصاد والمالية -2024

[7] القانون التنظيمي للمالية رقم 13-130

التوازن الميزانياتي	مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة والحسابات المرصدة لأمور خصوصية	المحاسبة
يهدف القانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية إلى تحقيق استدامة المالية العمومية، وذلك من خلال توفير قاعدة متينة لضبط التوازن الميزانياتي. تتضمن بعض المواد الرئيسية في هذا القانون، مثل المادة 17، 43، 63، 58، و2، العديد من الإجراءات الهامة لتحقيق هذا الهدف، بما في ذلك: • منع إدراج نفقات التسيير في ميزانية الاستثمار، مما يسهم في تحقيق توجيهات الإنفاق نحو الأولويات الاستثمارية والتنموية. • تحديد طبيعة النفقات المتعلقة بالتكاليف المشتركة، لتوفير شفافية أكبر في توجيه الإنفاق العام. • تحديد سقف الاعتمادات المرحلة بنسبة لا تزيد عن 30% من اعتمادات الأداء المفتوحة لنفقات الاستثمار، مع فرض إمكانية تخفيض هذا السقف وفقًا لمتطلبات القوانين المالية اللاحقة. • تحديد محدودية الاعتمادات المفتوحة لفصول الموظفين والأعوان، بالإضافة إلى إدراج مساهمات الدولة في أنظمة الاحتياط الاجتماعي والتقاعد ضمن نفقات الموظفين، مما يعزز مسؤولية إدارة الموارد البشرية. • تكريس قانون التصفية باعتباره جزءًا أساسيًا من قانون المالية، مما يعزز الشفافية والمساءلة في عملية تنفيذ الميزانية العامة.	تهدف المواد 21، 27، و22 من القانون التنظيمي لقانون المالية إلى عقلنة إحداث واستعمال مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة والحسابات المرصدة لأمور خصوصية، وذلك عبر: • منع دفع مبالغ من حساب مرصد لأمور خصوصية أو مرفق للدولة مسير بصورة مستقلة لفائدة حساب خصوصي للخزينة، مما يحافظ على تفريق الأموال ويعزز الشفافية والمساءلة في استعمال الموارد المالية العامة. • تحديد شروط إحداث مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة، حيث يجب ألا تزيد نسبة الموارد الذاتية المخصصة لهذه المرافق عن 30%، وكذلك تحديد الشروط للحسابات المرصدة لأمور خصوصية، حيث يجب ألا تزيد نسبة الموارد الذاتية المخصصة لهذه الحسابات عن 40%[8]. هذه الإجراءات تهدف إلى تعزيز الرقابة والمراقبة على استخدام الموارد المالية العامة، وتحقيق فعالية وشفافية أكبر في إدارة المرافق الحكومية وحساباتها المرصدة للأمور الخاصة.	تتبنى المادة 31 من القانون التنظيمي لقانون المالية نهجًا متعدد الأنماط في المحاسبة، حيث يتم اعتماد ثلاثة أنماط محاسبية[9]: • المحاسبة الميزانية: تتيح هذه النهجية تتبع تنفيذ الميزانية بشكل دقيق، مما يساعد على ضمان تحقيق التوازن المالي وموائمة الإنفاق مع الإيرادات المتاحة. • المحاسبة العامة: تسمح هذه النهجية بتقييم الثروة والوضعية المالية الشاملة للدولة، مما يسهم في فهم أفضل للتحديات المالية واتخاذ القرارات الاقتصادية بناءً على معرفة دقيقة بالوضع المالي. • محاسبة تحليل التكاليف: تمكن هذه النهجية من معرفة الكلفة الفعلية للسياسات العمومية والمشاريع، مما يمكن من تقييم كفاءة الإنفاق وتحديد الجوانب التي تحتاج إلى تحسين وتحسين الكفاءة في استخدام الموارد. باعتماد هذه الأنماط المحاسبية المتعددة، يتم توفير إطار شامل يساهم في تحسين جودة الإدارة المالية وتعزيز الشفافية والمساءلة في إدارة المالية العمومية.

الفقرة الثانية: توصيات من أجل تحسين تدبير المالية العمومية[8] وتجويد السياسة الميزانياتية.

لتعزيز ورش إصلاح السياسة الميزانياتية للدولة وتطوير تدبير المالية العمومية، تم اقتراح مجموعة من التوصيات من قبل الملمون والمهتمون التي يمكن أن تسهم في هذا الصدد:

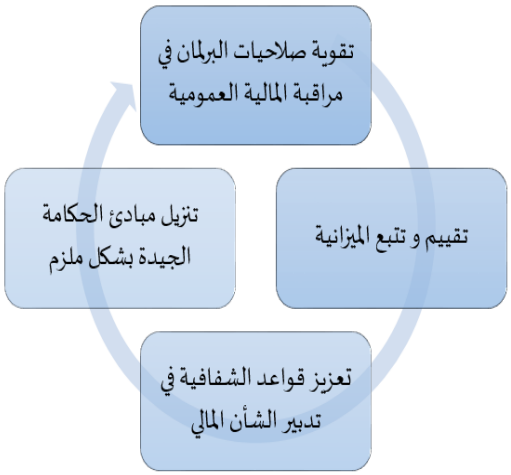

توصيات من أجل تحسين تدبير المالية العمومية وتجويد

[9]

تقوية صلاحيات البرلمان في مراقبة المالية العمومية:

ينبغي تعزيز قدرات أعضاء البرلمان وتكوينهم في مجالات المالية

[8] تدبير المالية العمومية يشير إلى العمليات والإجراءات التي تتعلق بإدارة وتنظيم الأموال والموارد المالية للحكومة أو الجهة العامة، وذلك بهدف تحقيق الأهداف العامة للدولة أو المؤسسة العامة. يشمل تدبير المالية العمومية جميع العمليات المالية مثل وضع الميزانيات، وتحصيل الإيرادات، وإدارة الديون، وصرف النفقات، وتقديم التقارير المالية والمحاسبية.
يهدف تدبير المالية العمومية إلى تحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي للدولة، وضمان توفير الموارد المالية اللازمة لتمويل الخدمات العامة والمشاريع الحكومية، مثل التعليم والصحة والبنية التحتية والأمن والدفاع. كما يسعى تدبير المالية العمومية إلى تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال توزيع الثروة بشكل عادل وفقاً لاحتياجات المجتمع والأولويات الوطنية.
تتضمن أنشطة تدبير المالية العمومية تخطيط وتنفيذ الميزانيات العامة، وإدارة الديون العامة، وتحصيل الإيرادات الضريبية والغير ضريبية، وإدارة النفقات الحكومية بكفاءة وفعالية، بالإضافة إلى تقديم التقارير المالية الدورية والتدقيق فيها لضمان الشفافية والمساءلة المالية.

[9] الخطاطة من اعدادنا

العمومية لتمكينهم من مراقبة التنفيذ المالي بشكل فعال وتقديم الإحاطات والملاحظات الضرورية للحكومة.

إرساء أدوات لتتبع وتقييم تنفيذ الميزانية بشكل متواصل: يجب وضع آليات فعالة تتيح للبرلمانيين متابعة تنفيذ الميزانية وتقديم التقارير الدورية حول أداء الإنفاق والنتائج المحققة.

تعزيز قواعد الشفافية في تدبير الشأن المالي: ينبغي أن تكون المعلومات المالية والميزانياتية متاحة للجمهور بشكل شفاف وواضح، مما يساهم في بناء الثقة والمساءلة العامة.

تنزيل مبادئ الحكامة الجيدة بشكل ملزم: يجب أن تصبح مبادئ الحكامة الجيدة ملزمة للجميع من خلال تضمينها في القوانين والتشريعات المالية، مع فصول جزائية تفرض عقوبات في حالة الانتهاك.

من التوصيات المهمة التي اقترحوها أيضا، نجد تفعيل مهمة تقييم السياسات العمومية تعد إضافة هامة لتدبير السياسة الميزانياتية بشكل فعال، ولكن ينبغي على المؤسسة البرلمانية تعزيز قدراتها لتحقيق هذه المهمة بشكل أمثل، حيث يمكن لهذا التقييم أن يكون أداة فعّالة في تقييم السياسات العمومية وتوجيه الموارد المالية بشكل أفضل. وبالنظر إلى أهمية قانون التصفية كأداة رئيسية لتقييم السياسة الميزانياتية، يجب إعادة الاعتبار لهذا القانون وتعزيز دوره في تحليل التقارير المالية والمحاسباتية المرفقة معه.

تتضمن التقارير المرفقة مع قانون التصفية معطيات مالية ومحاسباتية هامة تتعلق بتنفيذ برامج الوزارات، وهذا يجعلها أداة أساسية في تقييم أداء السياسات العمومية للدولة. ومن الضروري أن يشارك أعضاء البرلمان في مناقشة هذه التقارير وتقديم الملاحظات والتوجيهات اللازمة، بالإضافة إلى مطالبة الوزراء بتبرير الانحرافات التي قد تكون حدثت في تنفيذ البرامج.

من المهم أيضًا جعل عملية التصويت والنقاش متاحة للجمهور، مما يساهم في تعزيز مبدأ الشفافية والمساءلة في تدبير الشأن المالي للدولة. ومن خلال هذا التفعيل الفعّال لقانون التصفية، يمكن تحسين تنزيل السياسات العمومية وضمان نجاعتها بما يتماشى مع مبادئ الحكامة الجيدة ومتطلبات التنمية المستدامة[10].

*** خلاصة**

عودة النشاط الاقتصادي إلى الحالة الطبيعية تهدف إلى تحقيق مستويات إيجابية تضمن الحفاظ على التوازنات الماكرو اقتصادية، مما يعزز السيادة المالية للمغرب. تحقيق المآلات المرسومة في القانون التنظيمي للمالية يسهم في تحقيق الأهداف المكرو اقتصادية، مثل إنعاش الاقتصاد الوطني من خلال دعم الاستثمار العمومي والخاص. كما تهدف التوجيهات الملكية السامية إلى تمكين المغرب من ميثاق تنافسي للاستثمار يخلق مناصب عمل وقيمة مضافة عالية، ويقلص الفوارق المجالية في جلب الاستثمارات.

الجهود مستمرة في تعزيز جاذبية المملكة كقطب جهوي ودولي لجلب الاستثمارات الأجنبية، وتسهيل جلب الاستثمارات التي تختار المغرب. يجب مواصلة المجهودات

[10] عرض الوزير المنتدب المكلف بالمزانية حول مرتكزات ومقترحات إصلاح القانون التنظيمي رقم 13-130

لتحفيز القدرة التنافسية للنسيج الإنتاجي الوطني، وتعزيز الاستقرار والعدالة الضريبية من خلال تنزيل مقتضيات القانون الإطار المتعلق بالإصلاح الضريبي.

*** المراجع**

دراسة: تدبير المالية العمومية في المغرب بين المستجدات والإكراهات على ضوء القانون التنظيمي الجديد لقانون المالية 2022.

القانون التنظيمي المغربي رقم 13-130 المتعلق بقانون المالية الصادر في 2015

مديرية الميزانية وزارة الاقتصاد والمالية – 2024

عرض الوزير المنتدب المكلف بالمزانية حول مرتكزات ومقترحات إصلاح القانون التنظيمي رقم 13-130